

دنيا الوطن

مرفق التقرير الشهري لانتهاكات حقوق الانسان- ديوان المظالم

تاريخ النشر : 05-10-2011

غزة - دنيا الوطن
يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر أيلول للعام 2011، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في شجارات عائلية أو نتيجة فوضى السلاح وأخرى نتيجة الإهمال والوفاة في ظروف غامضة.

- استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة الموقوفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة.

- استمرار عدم إتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال في قطاع غزة والضفة الغربية.

- استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية.

- وجود حالات اعتداء على تجمعات سلمية وقعت في قطاع غزة.

- استمرار حالات عدم منح جوازات السفر لمواطنين من قطاع غزة من قبل وزارة الداخلية في الضفة الغربية.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 19 حالة وفاة خلال شهر أيلول للعام 2011 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 14 حالة في قطاع غزة و5 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالتان نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ، وقعتا في قطاع غزة، 4 حالات في ظروف غامضة، وقعت حالتان في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة، حالة واحدة نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة. و3 حالات وفاة نتيجة الإهمال وقعت جميعها في الضفة الغربية. حالة وفاة واحدة وقعت في أحد السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة. 8 حالات وفاة وقعت في حوادث الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية.

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر أيلول للعام 2011.

1. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات أو القتل الخطأ أو القتل العمد:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالي الوفاة التالية، والتي وقعت على خلفية الشجارات العائلية في قطاع غزة. وتتلخص في أنه، وبتاريخ 2011/9/16 توفي المواطنان رامي فضل فورة 30 عاماً، وعبد الله عوض فورة 18 عاماً، وكلاهما من حي الزيتون/غزة، جراء إصابتهما بعدة أعيرة نارية في الجسم في شجار عائلي وقع في الحي. وفقاً لمعلومات الهيئة فقد قتل المواطنان في شجار عائلي استخدم فيه السلاح الناري "رشاش". وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

2. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة وقعت نتيجة فوضى السلاح وسوء استخدامه في قطاع غزة، وتتلخص تلك الحالة في أنه وبتاريخ 2011/9/3 توفي المواطن رياض عوض المصري 47 عاماً، من حي المنارة بمدينة خان يونس، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الجسم إضافة إلى طعنه بألة حادة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، فإن حوالي سبعة أشخاص مسلحين قاموا بإطلاق النار عليه أثناء اعتراضهم لسيارته التي كان يستقلها في محيط منزله، ثم بعد ذلك أخرجوه من السيارة وقاموا بطعنه بألة حادة، وقد تم نقل المذكور إلى مستشفى غزة الأوروبي، وأدخل قسم العناية المركزة لخطورة حالته حيث توفي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

3. الوفاة في ظروف غامضة:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 حالات وفاة وقعت في ظروف غامضة، حالتان منها وقعت في قطاع غزة، وحالتان في الضفة الغربية، فبتاريخ 2011/9/13 عثر على جثة المواطن جبر نمر حسان 22 عاماً، من منطقة المغراقة/ غزة، في منطقة زراعية قريبة من مكان سكنه، وعليها آثار إصابة بألة حادة خلف الرأس. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن المذكور خرج ليلاً بعد اتصال هاتفي، ولم يعد، إلى أن عثر على جثته في صباح اليوم التالي، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً لمعرفة ملابس الحادثة.

- بتاريخ 2011/9/15 عثر على جثة المواطنة (س.ع.ع) 27 عاماً، من حي الشجاعية بغزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن المواطنة قد توفيت جراء إصابتها بعيارين ناريتين في الرأس والكتف الأيسر. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت الشرطة زوج المذكورة على ذمة التحقيق للاشتباه بوقوع القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

- بتاريخ 2011/9/14 عثر على جثة المواطن محمد محمود السباتين 46 عاماً من بلدة حوسان محافظة بيت لحم، ملقاة في الشارع الواقع بالقرب من مستوصف الإحسان في المدينة. وفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقامت النيابة العامة بتحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في جامعة أبو ديس لتشريحها للوقوف على سبب الوفاة.

- بتاريخ 2011/9/14 تم العثور على جثة المواطن نبيل انطون يونس 53 عاماً من مدينة بيت لحم، مشنوقاً بحبل في منزله الواقع بالقرب من كنيسة المهدي. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقامت النيابة العامة بمعاينة الجثة وفتحت تحقيقاً في الحادثة وتم تحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في جامعة أبو ديس من أجل تشريحها لمعرفة سبب الوفاة.

4 . الوفاة بسبب الإهمال وعدم توفير شروط السلامة العامة: وثقت الهيئة 3 حالات وفاة على هذه الخلفية، بتاريخ 2011/9/19 توفي المواطن حمدي محمد عقل 43 عاماً من رام الله، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ 2011/9/15 جراء سقوط طوب مخصص للبناء عليه. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد وقع الحادث أثناء قيام المواطن المذكور، والذي يعمل سائق رافعة مخصصة لنقل الطوب، بانزال الطوب على سطح بناية قيد الإنشاء ما أدى إلى انهيار سقف البناية وسقوط المواطن عنه ومن ثم سقوط الطوب عليه. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. وقد أصيب في الحادث أيضاً عاملين تواجدا في المكان.

- بتاريخ 2011/9/9 توفي المواطن يوسف سليمان مسودي 14 عاماً من مدينة الخليل، بعد تعرضه لصعقة كهربائية. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حدثت الوفاة أثناء قيام المواطن المذكور بمحاولة ربط التيار الكهربائي لمنزل عائلته بخط الكهرباء الرئيسي لبلدية الخليل، دون اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها في البلدية، ودون علم البلدية. وقد توفي المواطن بعد نقله إلى المستشفى. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث للوقوف على أسبابه، وحضرت النيابة وتولت عملية التحقيق. - بتاريخ 2011/9/27 توفي المواطن محمد البحش 16 عاماً من مدينة نابلس متأثراً بجراحة التي أصيب بها بتاريخ 2011/9/26، جراء سقوط مصعد كان بداخله في مصنع للتلاجات في مدينة نابلس، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد قتل المواطن أثناء صعوده في مصعد مخصص للنقل التجاري وليس لنقل الأفراد وسقوطه ذلك المصعد، أثناء تلقيه تدريب حول صناعة التلاجات في أحد المصانع بمدينة نابلس، وقد حضرت الشرطة والدفاع المدني إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتبين أن المصعد غير خاضع لرقابة الدفاع المدني كونه مصنوع بدون أدنى مواصفات لصناعة المصاعد، إضافة إلى عدم وجود يافطات تمنع صعود الأفراد فيه. 5. حالات الوفاة في السجون وأماكن التوقيف: وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة الوفاة التالية والتي وقعت في أحد السجون بمدينة غزة وتتخلص في أنه، وبتاريخ 2011/9/24 توفي المواطن سعيد محمود العيلة 51 عاماً من مدينة غزة والنزير في مركز غزة للإصلاح والتأهيل "أنصار". ووفقاً للمعلومات التي وصلت للهيئة من بيان صادر عن وزارة الداخلية في غزة، فإن المواطن المذكور توفي جراء إصابته

بمرض الفشل الكلوي وقد تم نقله إلى مستشفى الشفاء بغزة لإتمام العلاج إلا أنه فارق الحياة بسبب المرض.

6. حالات الوفاة في الأنفاق:

توفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير 8 مواطنين في حوادث الأنفاق على الحدود المصرية، وقد تراوحت تلك الحالات بين، الوفاة نتيجة الغرق في المياه العادمة، فقد توفي نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي 3 مواطنين. وكذلك توفي 4 مواطنين نتيجة انفجار اسطوانة غاز في أحد الأنفاق، إلى جانب ذلك، توفي مواطن واحد نتيجة الانهيار الترابي عليه في أحد الأنفاق.

7. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية:

- بتاريخ 2011/9/6 وقع انفجار داخل منزل يقع في بلوك '4' في مخيم جباليا بقطاع غزة، وقد أسفر ذلك عن إصابة ثلاثة مواطنين وصفت إصاباتهم بالخطيرة، وقد تم نقلهم إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، كما تسبب الانفجار في وقوع أضرار جزئية في ثلاثة منازل سكنية مجاورة.

- بتاريخ 2011/9/19 أصيبت الطفلة عبير نزار عبد الدايم 12 عاماً، من عزبة بيت حانون شمال قطاع غزة، بشظية في يدها اليسرى أثناء وجودها في فناء المدرسة، جراء انفجار وقع في موقع للتدريب لإحدى فصائل المقاومة، يبعد عن المدرسة نحو 300 متر فقط.

8. التعذيب أثناء التوقيف – المعاملة القاسية والمهينة: تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تجريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر أيلول والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 85 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية، من بينها 4 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أي ما نسبته (5%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد وردت تلك الشكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة بواقع 3 شكاوى، وشكاوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة. تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

في قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الفترة 35 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية من بينها 6 شكاوى ادعى

المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب، أي ما نسبته (17%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء الاحتجاز لديها. وقد توزعت تلك الشكاوى على النحو التالي:

5 شكاوى ضد جهاز الشرطة (3 شكاوى ضد شرطة المباحث، وشكويان ضد شرطة مكافحة المخدرات)، وشكوى واحدة سجلت ضد جهاز الأمن الداخلي.

وعلى الرغم من أن ممثلي الهيئة قد منعوا من زيارة مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الداخلي للعام الثالث على التوالي، ومنعوا أيضاً من زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (سجن غزة المركزي) وهو المركز الوحيد المنظم وفق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم 6 للعام 1998، منذ كانون أول من العام الماضي، إلا أن الهيئة تأمل بأن يُسمح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن، وذلك بناء على الاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين في الأمن الداخلي في القطاع، والوعودات الإيجابية التي تلقتها الهيئة مؤخراً من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، بهدف الإطلاع على أوضاع المراكز والمحتجزين فيها، كما تأمل الهيئة أيضاً بأن تحل مشكلة عدم تلقيها ردوداً على مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة فيها.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية.

ما زال هناك عدد من المدنيين يحاكمون من قبل القضاء العسكري في ملفات عرضت عليه قبل تاريخ 2010/1/17، الأمر الذي يعتبر جزءاً للحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، لذا تنظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)،

جميع الحقوق محفوظة لندبا الوطن © 2003 - 2011

الهيئة المستقلة ترصد 19 حالة وفاة خلال شهر ايلول في مناطق السلطة

6.10.2011

أمس الساعة 18:36



بيت لحم- معا- رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" 19 حالة وفاة خلال شهر أيلول للعام 2011 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 14 حالة في قطاع غزة و5 حالات في الضفة الغربية.

وجاء ذلك في التقرير الشهري للانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال شهر أيلول للعام 2011 تلقت "معا" نسخة عنه.

وخلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في شجارات عائلية أو نتيجة فوضى السلاح وأخرى نتيجة الإهمال والوفاة في ظروف غامضة، وكذلك استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة الموقوفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة، ومذلك استمرار عدم إتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال في قطاع غزة والضفة الغربية.

وكذلك استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة أو الانتفاف عليها في الضفة الغربية، ووجود حالات اعتداء على تجمعات سلمية وقعت في قطاع غزة، واستمرار حالات عدم منح جوازات السفر لمواطنين من قطاع غزة من قبل وزارة الداخلية في الضفة الغربية.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 19 حالة وفاة خلال شهر أيلول للعام 2011 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 14 حالة في قطاع غزة و5 حالات في الضفة الغربية.

توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالتان نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ، وقعتا في قطاع غزة، 4 حالات في ظروف غامضة، وقعت حالتان في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة، حالة واحدة نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة. و3 حالات وفاة نتيجة الإهمال وقعت جميعها في الضفة الغربية، حالة وفاة واحدة وقعت في أحد السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة. 8 حالات وفاة وقعت في حوادث الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية.

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر أيلول للعام 2011.

حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات أوالقتل الخطأ أو القتل العمد:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالي الوفاة التالية، والتي وقعت على خلفية الشجارات العائلية في قطاع غزة. وتتلخص في أنه، وبتاريخ 2011/9/16 توفي المواطنان رامي فضل فورة 30 عاماً، وعبد الله عوض فورة 18 عاماً، وكلاهما من حي الزيتون/غزة، جراء إصابتهما بعدة أعيرة نارية في الجسم في شجار عائلي وقع في الحي. وفقاً لمعلومات الهيئة فقد قتل المواطنان في شجار عائلي استخدم فيه السلاح الناري "رشاش". وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة وقعت نتيجة فوضى السلاح وسوء استخدامه في قطاع غزة، وتتلخص تلك الحالة في أنه وبتاريخ 2011/9/3 توفي المواطن رياض عوض المصري 47 عاماً، من حي المنارة بمدينة خان يونس، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الجسم إضافة إلى طعنه بألة حادة.

وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة، فإن حوالي سبعة أشخاص مسلحين قاموا بإطلاق النار عليه أثناء اعتراضهم لسيارته التي كان يستقلها في محيط منزله، ثم بعد ذلك أخرجه من السيارة وقاموا بطعنه بآلة حادة، وقد تم نقل المذكور إلى مستشفى غزة الأوروبي، وأدخل قسم العناية المركزة لخطورة حالته حيث توفي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

الوفاة **في** **ظروف** **غامضة:**

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 حالات وفاة وقعت في ظروف غامضة، حالتان منها وقعت في قطاع غزة، وحالتان في الضفة الغربية، بتاريخ 2011/9/13 عشر على جثة المواطن جبر نمر حسان 22 عاماً، من منطقة المغراقة/ غزة، في منطقة زراعية قريبة من مكان سكنه، وعليها آثار إصابة بآلة حادة خلف الرأس. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن المذكور خرج ليلاً بعد اتصال هاتفي، ولم يعد، إلى أن عشر على جثته في صباح اليوم التالي، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً لمعرفة لملاسات الحادث.

بتاريخ 2011/9/15 عشر على جثة المواطنة (س. ع.ع) 27 عاماً، من حي الشجاعية بغزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن المواطنة قد توفيت جراء إصابتها بعيارين نارين في الرأس والكتف الأيسر. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقعت الشرطة زوج المذكورة على ذمة التحقيق للاشتباه بوقوع القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

بتاريخ 2011/9/14 عشر على جثة المواطن محمد محمود السباتين 46 عاماً من بلدة حوسان لمحافظة بيت لحم، ملقاة في الشارع الواقع بالقرب من مستوصف الإحسان في المدينة. وفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقامت النيابة العامة بتحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في جامعة أبو ديس لتشريحها للوقوف على سبب الوفاة.

بتاريخ 2011/9/14 تم العثور على جثة المواطن نبيل انطون يونس 53 عاماً من مدينة بيت لحم،

مشنوقاً بحبل في منزله الواقع بالقرب من كنيسة المهدي. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقامت النيابة العامة بمعاينة الجثة وفتحت تحقيقاً في الحادثة وتم تحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في جامعة أبو ديس من أجل تشريحها لمعرفة سبب الوفاة.

الوفاة بسبب الإهمال وعدم توفير شروط السلامة العامة:

وثقت الهيئة 3 حالات وفاة على هذه الخلفية، فبتاريخ 2011/9/19 توفي المواطن حمدي محمد عقل 43 عاماً من رام الله، متأثراً بجراحه التي أصيب بها بتاريخ 2011/9/15 جراء سقوط طوب مخصص للبناء عليه. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد وقع الحادث أثناء قيام المواطن المذكور، والذي يعمل سائق رافعة مخصصة لنقل الطوب، بانزال الطوب على سطح بناية قيد الإنشاء ما أدى إلى انهيار سقف البناية وسقوط المواطن عنه ومن ثم سقوط الطوب عليه. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. وقد أصيب في الحادث أيضاً عاملين تواجدوا في المكان.

- بتاريخ 2011/9/9 توفي المواطن يوسف سليمان مسودي 14 عاماً من مدينة الخليل، بعد تعرضه لصعقة كهربائية. ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حدثت الوفاة أثناء قيام المواطن المذكور بمحاولة ربط التيار الكهربائي لمنزل عائلته بخط الكهرباء الرئيسي لبلدية الخليل، دون اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها في البلدية، ودون علم البلدية. وقد توفي المواطن بعد نقله إلى المستشفى. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث للوقوف على أسبابه، وحضرت النيابة وتولت عملية التحقيق.

- بتاريخ 2011/9/27 توفي المواطن محمد البحش 16 عاماً من مدينة نابلس متأثراً بجراحة التي أصيب بها بتاريخ 2011/9/26، جراء سقوط مصعد كان بداخله في مصنع للتلاجات في مدينة نابلس، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد قتل المواطن أثناء صعوده في مصعد مخصص للنقل التجاري وليس لنقل الأفراد وسقوطه ذلك المصعد، أثناء تلقيه تدريب حول صناعة التلاجات في أحد المصانع بمدينة نابلس، وقد حضرت الشرطة والدفاع المدني إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتبين أن المصعد غير خاضع لرقابة الدفاع المدني كونه مصنوع بدون أدنى

مواصفات لصناعة المصاعد، إضافة إلى عدم وجود يافطات تمنع صعود الأفراد فيه.

حالات الوفاة في السجون وأماكن التوقيف:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة الوفاة التالية والتي وقعت في أحد السجون بمدينة غزة وتتلخص في أنه، وبتاريخ 2011/9/24 توفي المواطن سعيد محمود العيلة 51 عاما من مدينة غزة والنزير في مركز غزة للإصلاح والتأهيل "أنصار". ووفقاً للمعلومات التي وصلت للهيئة من بيان صادر عن وزارة الداخلية في غزة، فإن المواطن المذكور توفي جراء إصابته بمرض الفشل الكلوي وقد تم نقله إلى مستشفى الشفاء بغزة لإتمام العلاج إلا أنه فارق الحياة بسبب المرض.

حالات الوفاة في الأنفاق:

توفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير 8 مواطنين في حوادث الأنفاق على الحدود المصرية، وقد تراوحت تلك الحالات بين، الوفاة نتيجة الغرق في المياه العادمة، فقد توفي نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي 3 مواطنين. وكذلك توفي 4 مواطنين نتيجة انفجار اسطوانة غاز في أحد الأنفاق، إلى جانب ذلك، توفي مواطن واحد نتيجة الانهيار الترابي عليه في أحد الأنفاق.

الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية:

- بتاريخ 2011/9/6 وقع انفجار داخل منزل يقع في بلوك '4' في مخيم جباليا بقطاع غزة، وقد أسفر ذلك عن إصابة ثلاثة مواطنين وصفت إصابتهم بالخطيرة، وقد تم نقلهم إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، كما تسبب الانفجار في وقوع أضرار جزئية في ثلاثة منازل سكنية مجاورة.

- بتاريخ 2011/9/19 أصيبت الطفلة عير نزار عبد الدايم 12عاما، من عزبة بيت حانون شمال قطاع غزة، بشظية في يدها اليسرى أثناء وجودها في فناء المدرسة، جراء انفجار وقع في

موقع للتدريب لإحدى فصائل المقاومة، يبعد عن المدرسة نحو 300 متر فقط.

التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة:

تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تجريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مُجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر أيلول والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 85 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية، من بينها 4 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أي ما نسبته (5%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد وردت تلك الشكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة بواقع 3 شكاوى، وشكاوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة. تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

في قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الفترة 35 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية من بينها 6 شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب، أي ما نسبته (17%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء الاحتجاز لديها. وقد توزعت تلك الشكاوى على النحو التالي:

5 شكاوى ضد جهاز الشرطة (3 شكاوى ضد شرطة المباحث، وشكويان ضد شرطة مكافحة المخدرات)، وشكاوى واحدة سجلت ضد جهاز الأمن الداخلي.

وعلى الرغم من أن ممثلي الهيئة قد منعوا من زيارة مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الداخلي للعام الثالث على التوالي، ومنعوا أيضاً من زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (سجن غزة المركزي) وهو المركز الوحيد المنظم وفق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم 6 للعام 1998،

منذ كانون أول من العام الماضي، إلا أن الهيئة تأمل بأن يُسمح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن، وذلك بناء على الاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين في الأمن الداخلي في القطاع، والعودات الإيجابية التي تلقتها الهيئة مؤخراً من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، بهدف الإطلاع على أوضاع المراكز والمحتجزين فيها، كما تأمل الهيئة أيضاً بأن تحل مشكلة عدم تلقيها ردوداً على مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة فيها.

انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية.

ما زال هناك عدد من المدنيين يحاكمون من قبل القضاء العسكري في ملفات عرضت عليه قبل تاريخ 2010/1/17، الأمر الذي يعتبر جزءاً للحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، لذا تنظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوته، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

فقد تلقت الهيئة خلال شهر أيلول الماضي في الضفة الغربية 146 شكوى من بينها 85 شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 25 منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً.

في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 55 شكوى من بينها 35 شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة بغزة، منها 12 شكوى يدعي المواطنون فيها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

الاعتداء على حرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين والاعتداء على الجمعيات:

وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداء التالية:
التجمع السلمي:

- بتاريخ 2011/9/1 منع جهاز الأمن الداخلي إقامة لقاءين نظمهما أعضاء من حركة فتح بمدينة خان يونس، بمناسبة عيد الفطر. وحسب إفادة عضو قيادة الحركة للهيئة أن كلاً من صاحب قاعة "هابي سيتي" وقاعة "رويال بالاس" المنوي إقامة اللقاءين فيهما أبلغاه بأنهما تلقيا اتصالاً هاتفياً من أحد أفراد جهاز الأمن الداخلي أبلغه خلاله بقرار منع اللقاءين المشار إليهما.

- بتاريخ 2011/9/22 منع جهاز الأمن الداخلي "حركة الشباب الفلسطيني" من إقامة المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في مدينة غزة، وحسب إفادة أحد أعضاء الهيئة التأسيسية للحركة، أن أربعة من أفراد جهاز الأمن الداخلي حضروا إلى قاعة مطعم السلام بمدينة غزة، وطلبوا من الحضور مغادرة المكان فوراً، وقاموا بتسجيل أسماء الحضور، ومصادرة 3 أجهزة حاسوب "لاب توب" لأعضاء من الهيئة التأسيسية.

- بتاريخ 2011/9/23 منع أفراد من شرطة المباحث بمدينة غزة، عرض خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقهى الاتحاد الجاري على شاشة عرض تلفزيونية كبيرة، وحسب إفادة صاحب ومدير المقهى، فقد حضر شخصان يرتديان الزي المدني للمكان، وعرفا عن نفسيهما أنهما من شرطة المباحث العامة في غزة، وطلبا منه وقف عرض الخطاب الذي كان يعرض، واحتجزا صاحب المقهى جمال أبو الغمصان لمدة ثلاثة أيام.

الاعتداء على المؤسسات العامة والأماكن العامة والخاصة:

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الاعتداءات التالية على هذه الخلفية، بتاريخ 2011/9/4 وقع انفجار أمام منزل المواطن إبراهيم علي بشير 42 عاماً من مدينة دير البلح، يعمل مزارعاً. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الانفجار وقع في سيارة المواطن

الخاصة المتواجدة بجوار المنزل ما أدى إلى تدمير مقدمتها، وحدث أضرار في نوافذ المنزل.

وحضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابس الحادث.

- بتاريخ 2011/9/12 وقع انفجار أمام مدخل منزل المواطن نايف محمد الديري 52 عاماً من حي الصيرة بمدينة غزة، ضابط متقاعد في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية سابقاً. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الحادث وقع جراء انفجار عبوة ناسفة في مدخل الكراج الخاص بالمنزل ما ألحق أضراراً في الباب الخارجي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية:

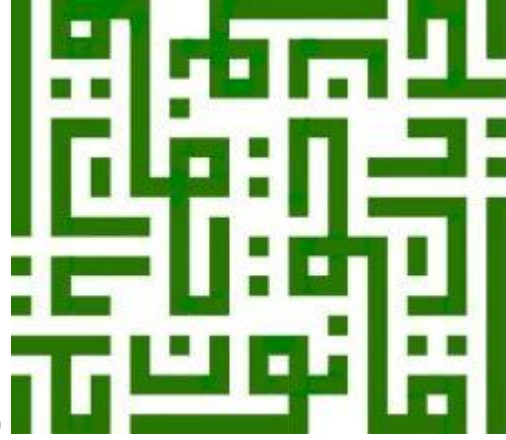
لوحظ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما في الأشهر السابقة، استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها، وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

رابط الموضوع: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=426427>



[مدونه الصحفي نجيب فراج](#)

”ديوان المظالم“: استمرار الانتهاكات على مختلف انواعها خلال الشهر الماضي



نجيب فراج -رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ”ديوان المظالم“ الانتهاكات التي شهدتها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الشهر الماضي والتي تنوعت في اسبابها واشكالها ولكنها استمرت بشكل ملحوظ، فعلى صعيد انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية، فقد رصدت الهيئة 19 حالة وفاة خلال شهر أيلول للعام 2011 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 14 حالة في قطاع غزة و5 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالتان نتيجة الشجارات والخلافات والقتل الخطأ، وقعتا في قطاع غزة، و4 حالات في ظروف غامضة، وقعت حالتان في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة، وحالة واحدة نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة. و3 حالات وفاة نتيجة الإهمال وقعت جميعها في الضفة الغربية. حالة وفاة واحدة وقعت في أحد السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة. 8 حالات وفاة وقعت في حوادث الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية.

وعلى صعيد التعذيب أثناء التوقيف والمعاملة القاسية والمهينة فقد قالت الهيئة انها تنظر بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تجريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر أيلول والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 85 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية، من بينها 4 شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أي ما نسبته (5%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد وردت تلك الشكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة بواقع 3 شكاوى، وشكاوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة. تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

في قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الفترة 35 شكاوى ضد الأجهزة الأمنية من بينها 6 شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب، أي ما نسبته (17%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء الاحتجاز لديها. وقد توزعت تلك الشكاوى على النحو التالي:

شكاوى	توزعت	تلك	الشكاوى	على	النحو	التالي:
5	شكاوى	ضد	شرطة المباحث،	شكويان	ضد	شرطة مكافحة المخدرات)،
شكاوى	واحدة	سجلت	ضد	جهاز	الأمن	الداخلي.

وعلى الرغم من أن ممثلي الهيئة قد منعوا من زيارة مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الداخلي للعام الثالث على التوالي، ومنعوا أيضاً من زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (سجن غزة المركزي) وهو المركز الوحيد المنظم وفق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم 6 للعام 1998، منذ كانون أول من العام الماضي، إلا أن الهيئة تأمل بأن يُسمح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن، وذلك بناء على الاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين في الأمن الداخلي في القطاع، والعودات الإيجابية التي تلقتها الهيئة مؤخراً من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، بهدف الإطلاع على أوضاع المراكز والمحتجزين فيها، كما تأمل الهيئة أيضاً بأن تحل مشكلة عدم تلقيها ردوداً على

مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات الواردة انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة فيها.

ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، إذ مازال هناك عدد من المدنيين يحاكمون من قبل القضاء العسكري في ملفات عرضت عليه قبل تاريخ 2010/1/17، الأمر الذي يعتبر جزءاً للحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، لذا تنتظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيه الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري. وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي، إذ تلقت الهيئة خلال شهر أيلول الماضي في الضفة الغربية 146 شكوى من بينها 85 شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 25 منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 55 شكوى من بينها 35 شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة بغزة، منها 12 شكوى يدعي المواطنون فيها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية. الاعتداء على حرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين والاعتداء على الجمعيات: وحسب التقرير فقد وقع العديد من الاعتداءات على تجمعات سلمية حيث منع جهاز الأمن الداخلي إقامة لقاءين نظمهما أعضاء من حركة فتح بمدينة خان يونس، بمناسبة عيد الفطر، كما منع جهاز الأمن الداخلي "حركة الشباب الفلسطيني" من إقامة المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في مدينة غزة، ومنع أفراد من شرطة المباحث بمدينة غزة، عرض خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقهى الاتحاد الجارلي على شاشة عرض تلفزيونية كبيرة.

الاعتداء على المؤسسات العامة والأماكن العامة والخاصة وتقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات عدد من هذه الاعتداءات من بينها انفجار امام منزل المواطن ابراهيم علي بشير من مدينة دير البلح، إذ وقع الانفجار في سيارته ولحق بها اضرار، كما وقع انفجار أمام مدخل منزل المواطن نايف محمد الديري 52 عاماً من حي الصبرة بمدينة غزة، ضابط متقاعد في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية سابقاً. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الحادث وقع جراء انفجار عبوة ناسفة في مدخل الكراج الخاص بالمنزل ما ألحق أضراراً في الباب الخارجي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية لقد لوحظ استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها، وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...". ففي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة الصلح والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة عدداً من الشكاوى حول صدور قرارات من المحكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير. كما وثقت الهيئة العديد من قرارات المحاكم التي لم تنفذها الأجهزة الأمنية، ورغم قيام الهيئة بمخاطبة الأجهزة الأمنية وكذلك وزارة الداخلية والنائب العام بتلك القرارات مطالبة فيها العمل على تنفيذ تلك القرارات، ولكن حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذها. انتهاك الحق في التنقل والسفر

وقال التقرير انه لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين الثاني 2008. وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر

والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتم اتخاذ قرارات بعلاجها في الخارج، والطلبة الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

وبتاريخ 2011/9/26، منعت وزارة الداخلية بمدينة غزة القيادي في حركة فتح ورئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور زكريا الأغا من السفر إلى رام الله عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وحسب إفادة مدير مكتب الدكتور الأغا انه في حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2011/9/26، عندما توجه الدكتور زكريا الأغا إلى معبر بيت حانون ابلغه أفراد من الشرطة وجهاز الأمن الداخلي انه ممنوع من السفر بأوامر عليا، بالرغم من التنسيق المسبق مع جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة.

6.10.2011

<http://blog.amin.org/najeebfarraj/2011/10/05/%d8%af%d9%8a%d9%88%d8%a7%d9%8>

[6-](#)

[%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b8%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b3%d8%a](#)

[a%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%b1-](#)

[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83%d8%a7%d8%a](#)

[a-%d8%b9%d9%84/](#)

مدونة الصحفي امين فراج

الأمنية. وقد وردت تلك من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أي ما نسبته (5%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة وشكوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة. الشكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة بواقع 3 شكاوى، واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح والضرب

الفترة 35 شكوى ضد الأجهزة الأمنية من بينها 6 شكاوى ادعى المواطنون فيها في قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الاحتجاز لديها. للتعذيب، أي ما نسبته (17%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء تعرضهم: وقد توزعت تلك الشكاوى على النحو التالي

الشرطة (3 شكاوى ضد شرطة المباحث، وشكويان ضد شرطة مكافحة المخدرات)، وشكوى شكاوى ضد جهاز 5 سجلت ضد جهاز الأمن الداخلي واحدة

زيارة مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الداخلي للعام الثالث على وعلى الرغم من أن ممثلي الهيئة قد منعوا من وفق أيضاً من زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (سجن غزة المركزي) وهو المركز الوحيد المنظم التوالي، ومنعوا العام الماضي، إلا أن الهيئة تأمل قانون مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) رقم 6 للعام 1998، منذ كانون أول من بناء على الاتصالات التي أجرتها مع المسؤولين في الأمن الداخلي بأن يُسمح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن، وذلك في قطاع غزة، والعودات الإيجابية التي تلقتها الهيئة مؤخراً من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية في القطاع، أيضاً بأن تحل مشكلة عدم تلقيها ردوداً على بهدف الإطلاع على أوضاع المراكز والمحتجزين فيها، كما تأمل الهيئة شكاوى ذوي المحتجزين التي تقدموا بها للهيئة، للتحقق من صحة الإدعاءات مراسلاتها بشأن الاستفسار عن موضوع فيها الواردة

عادلة انتهاك الحق في إجراءات قانونية

التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، إذ مازال هناك عدد من المدنيين يحاكمون من قبل ويشمل هذا الحق الاعتقال الحرية الشخصية دون في ملفات عرضت عليه قبل تاريخ 2010/1/17، الأمر الذي يعتبر حجراً للقضاء العسكري الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات مسوغ قانوني، لذا تنتظر الهيئة بخطورة بالغة لاستمرار حالات تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم القانونية في عملية التوقيف، فقد الجزائية، نظراً القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات) الطبيعي العسكري لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء

بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حريتهم بشكل تعسفي، إذ تلقت الهيئة خلال شهر أيلول الماضي في الضفة الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز التوقيف، شكوى من بينها 85 شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 25 منها حول عدم صحة إجراءات الغربية 146 كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً

الأمنية العاملة في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 55 شكوى من بينها 35 شكوى ضد الأجهزة في شكاوى يدعي المواطنون فيها عدم صحة إجراءات القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة بغزة، منها 12 سياسية التوقيف، والاعتقال على خلفية

:والاعتداء على الجمعيات الاعتداء على حرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين

تجمعات سلمية حيث منع جهاز الأمن الداخلي إقامة لقاءين وحسب التقرير فقد وقع العديد من الاعتداءات على بمدينة خان يونس، بمناسبة عيد الفطر، كما منع جهاز الأمن الداخلي "حركة الشباب نظمها أعضاء من حركة فتح شرطة المباحث بمدينة غزة، الفلسطيني" من إقامة المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في مدينة غزة، ومنع أفراد من المتحدة في مقهى الاتحاد الجالري على شاشة عرض عرض خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم

تلفزيونية كبيرة

على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة الاعتداء

يغطيها التقرير حالات عدد من هذه الاعتداءات من بينها انفجار امام منزل المواطن وثقت الهيئة خلال الفترة التي كما وقع انفجار أمام مدخل ابراهيم علي بشير من مدينة دير البلح، اذ وقع الانفجار في سيارته ولحق بها اضرار، بمدينة غزة، ضابط متقاعد في جهاز المخابرات العامة منزل المواطن نايف محمد الديري 52 عاماً من حي الصبرة المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الحادث وقع جراء انفجار عبوة ناسفة في مدخل الفلسطينية سابقاً. وحسب المكان، وفتحت تحقيقاً في الكراج الخاص بالمنزل ما ألحق أضراراً في الباب الخارجي، وقد حضرت الشرطة إلى الحادث.

المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات

قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها، وتركز ذلك في الضفة لقد لوحظ استمرار ظاهرة عدم تنفيذ مهما كانت درجتها، مخالفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية 106 صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة "...تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة واجبة التنفيذ والامتناع عن

عدداً من الشكاوى حول مجال محكمة العدل العليا ومحكمة الصلح والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة ففي بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة صدور قرارات من المحكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية الهيئة العديد من قرارات المحاكم التي لم تنفذها الأجهزة الأمنية، ورغم قيام الهيئة إعداد هذا التقرير. كما وثقت فيها العمل على تنفيذ تلك بمخاطبة الأجهزة الأمنية وكذلك وزارة الداخلية والنائب العام بتلك القرارات مطالبة بتنفيذها القرارات، ولكن حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم

انتهاك الحق في التنقل والسفر

معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات وقال التقرير انه لا تزال السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008

عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في قطاع غزة، فإن وزارة الداخلية وحسب معلومات الهيئة التي حصلت حرمانهم من حقهم في السفر الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في في منها الحالات المرضية التي يتم اتخاذ قرارات بعلاجها في والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها الخارج، والطلبة الذين للتجديد.

حركة فتح ورئيس دائرة شؤون اللاجئين في وبتاريخ 2011/9/26، منعت وزارة الداخلية بمدينة غزة القيادي في الأغا من السفر إلى رام الله عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وحسب إفادة منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور زكريا عندما توجه الدكتور الأغا انه في حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2011/9/26، مدير مكتب الأمن الداخلي انه ممنوع من السفر بأوامر الدكتور زكريا الأغا إلى معبر بيت حانون ابلغه أفراد من الشرطة وجهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة عليا، بالرغم من التنسيق المسبق مع جهاز

القدس

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/299364>

